

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

- الرابع : نذر المعصية .
- قوله الرابع : نذر المعصية : كشرب الخمر أو صوم يوم الحيض ويوم النحر فلا يجوز الوفاء به بلا نزاع ويكفر .
- إذا نذر شرب الخمر أو صوم يوم الحيض فالصحيح من المذهب : أنه ينعقد ويكفر نص عليه .
- قال في الفروع و المذهب : يكفر .
- وجزم به في الوجيز و المنور و تذكرة ابن عبدوس وغيرهم .
- وصحه في الرعايتين .
- قال الزركشي : هذا المذهب المعروف عند الأصحاب .
- وهو من مفردات المذهب .
- ويحتمل أن لا ينعقد نذر المباح ولا المعصية ولا تجب به كفارة .
- كما تقدم وهو رواية مخرجة .
- قال الزركشي : في نذر المعصية روايتان .
- إحداهما : هو لاغ لا شيء فيه .
- قال الإمام أحمد C تعالى - فيمن نذر ليهد من دار غيره لبنة لبنة - : لا كفارة عليه .
- وجزم به في العمدة .
- ولهذا قال أصحابنا : لو نذر الصلاة أو الإعتكاف في مكان معين فله فعله في غيره ولا كفارة عليه .
- وتقدم كلام الشيخ تقي الدين C : إذا حلف بمباح أو معصية .
- وذكر الآدمي البغدادي : أن نذر شرب الخمر لغو ونذر ذبح ولده : يكفر .
- وقدم ابن رزين : أن نذر المعصية لغو وفي نذر صوم يوم الحيض وجه : .
- أنه كندر صوم يوم العيد على ما يأتي .
- وجزم به في الترغيب .
- وهو من مفردات المذهب .
- فعلى المذهب : إن فعل ما نذره : أثم ولا شيء عليه على الصحيح من المذهب .
- ويحتمل وجوب الكفارة مطلقا وهو ل المصنف .
- وأما إذا نذر صوم يوم النحر فالصحيح من المذهب : أنه لا يصح صومه ويقضيه .
- نصره القاضي وأصحابه .

قاله في الفروع .

وقدمه هو وصاحب الرعايتين و الحاوي .

وجزم به ناظم المفردات وهو منها .

وعنه : لا يقضي نقلها حنبل .

قال في الشرح : وهي الصحيحة .

قال القاضي وصححه الناظم .

وعلى كلا الروايتين : يكفر على الصحيح من المذهب كما قال المصنف هنا .

قال في الفروع : و المذهب يكفر .

وجزم به في الوجيز وغيره .

وقدمه في الرعايتين و الحاوي الصغير .

وهو من مفردات المذهب .

وعنه : لا يكفر .

وأطلقهما في المحرر .

وعنه : لا ينعقد نذره فلا قضاء ولا كفارة .

وعنه : يصح صومه ويأثم .

وقال ابن شهاب : ينعقد بنذر صوم يوم العيد ولا يصومه ويقضي فنصح مه القرية ويلغو

تعيينه لكونه معصية كنذر مريض صوم يوم يخاف عليه فيه .

فينعقد نذره ويحرم صومه .

وكذا الصلاة في ثوب حرير .

والطلاق زمن الحيض : صادف التحريم ينعقد على قولهم ورواية لنا .

كذا هنا .

ونذر صوم ليلة لا ينعقد ولا كفارة لأنه ليس بزمن صوم .

وعلى قياس ذلك : إذا نذرت صوم يوم الحيض وصوم يوم يقدم فلان وقد أكل انتهى .

قال في الفروع : كذا قال .

قال : والظاهر أنه والصلاة زمن الحيض – قال في الفروع : ونذر صوم الليل – منعقد في

النوادر .

وفي عيون المسائل و الانتصار : لا لأنه ليس بزمن الصوم .

وفي الخلاف و مفردات ابن عقيل : منع وتسليم .

فائدة : نذر صوم أيام التشريق كنذر صوم يوم العيد إذا لم يجز صومها .

عن الفرض وإن أجزنا صومها عن الفرض : فهو كنذر سائر الأيام على الصحيح من المذهب .

قال في المحرر : ويتخرج أن يكون كندر العيد أيضا